ومصير سيناء . ذلك ان الفصل الجغرافي في هذه الناحية يتطلب اقتطاع شريط من سيناء عند مشارف رفح ، ومنحه لطرف ثالث للفصل جغرافيا بين القطاع ومصر ، ومع انه لا يفصح عن هوية الطرف الثالث المرشح ليكون عازلا جغرافيا ، فاننا لا نحتاج الى جهد جهيد لمعرفة هذا الطرف الذي لا يمكن ان يكون مصريا او فلسطينيا .

أما القضية الثانية الاساسية في نظر اليأف فهي قضية مستقبل ومصير سيناء . وبعد ان يغوص في تاريخ سيناء وعلاقتها بمصر ، يصر على ان هذه الارض الخالية والصحراوية كانت ماضيا وحاضرا فقط بمثابة « موقع » ، وفيما يتعلق بالحقوق التاريخية عليها فانه « من الصعب القول بان شبه جزيرة سيناء كانت « تابعة » في يوم من الايام الى أي شعب » ويرجع سبب ذلك الى ندرة سكانها ومياهها ولكونها ممرا حيويا لشعوب ودول كثيرة . وليس من المعروف اذا كان المنطق الاليآفي ينسحب على صحار اخرى كثيرة في العالم أم يقتصر فقط على سيناء دون الربع الخالي او بادية الشام مثلا .

اذا كان الوضع كذلك فالى أي بلد او أية جهة تتبع سيناء ؟ يعود الكاتب هنا الى قضية الحقوق التاريخية ليعفي اسرائيل من هذا الحق، مع ان الخريطة التوراتية تشمل جميع سيناء والاراضي المصرية الواقعة شرقي النيل ، ويقول بهذا الخصوص : « بيد ان شبه جزيرة سيناء لم تشمل ضمن ميراث الاثني عشر سبطا ، ومن هذه الزاوية ، لا تقع ضمن مجال الحقوق التاريخية القومية للشعب اليهودي . ليس اليها تاق وصلى اليهود في المنفى ، ولم تكن ضمن حدود الاهداف الصهيونية الحديثة . ولو لم يحول المصريون شبه جزيرة سيناء الى قاعدة لهجوم عسكري ضد اسرائيل التي بعثت من جديد ، لم يكن ليخطر على بالنا احتلالها وشملها ضمن حدود مناطقنا » .

ويعود اليآف مرة اخرى ويكرر عدم وجود حق تاريخي لاسرائيل في سيناء ، ويقرر بأن مصر تمتلك هذا الحق بفضل سيادتها على سيناء عند مطلع هذا القرن : « لم تدّع الصهيونية ابدا لنفسها حقوقا تاريخية قومية في شبه جزيرة سيناء ، ولسنا ندعي هذه الحقوق اليوم . ان تثبيت شبه جزيرة سيناء كمنطقة خاضعة للسيادة المصرية قد جرى قبل أكثر من ٦٥ عاما . ومنذ ذلك الحين لم يحتج شخص على ذلك . كما انه بالنسبة لمؤسسي المشروع الصهيوني ولنا لم تكن هنالك اية نوايا للاحتجاج على ذلك . لقد كنا على استعداد بأن نرى في الحدود الدولية كحدود ثابتة بيننا وبين مصر ، وان نوقع معها على معاهدة سلام على هذه الحدود في عام ١٩٤٨ وكذلك طيلة سني قيام اسرائيل حتى حرب الايام الستة » .

بعد ذلك يصل الكاتب الى الحل المرفق باشتراطات ، أهمها اذا استثنينا تبادل السفراء واقامة العلاقات التجارية والثقافية والسياسية والرياضية ، سحب مصر يدها من القضية الفلسطينية وابقاء هذه القضية « بيننا » وبين الفلسطينيين ، ويكمن الحل في التصور التالي لاليآف : « لو ان وضعا جديدا يطرأ — وهذا الامر يبدو لنا اليوم غير ممكن — تغير فيه مصر ، حكومة وشعبا نظرتها الينا تغييرا جذريا ، حيث يجلسون معنا على مائدة المفاوضات ويعقدون — اتفاق سلام ، لو كانوا يتبادلون معنا السفراء ، لو ان سفننا تمر في القناة ، وتجارنا يجلسون في القاهرة وتجارهم في القدس ، لو ان سواحنا يصعدون على الهرم ، وسواحهم يجوبون مستديرة ديزنجوف، لو كانوا يجرون معنا مباريات في كرة القدم وكرة السلة ، باحثوهم يعلمون في جامعاتنا ، وباحثونا يجلسون في معاهدهم العلمية ، أكثر من ذلك ، لو ، استنادا الى تصريحنا تجاه العرب الفلسطينيين ، يسحبون يدهم ، ويبقون هذه القضية بيننا وبين هؤلاء ، لو ان **كل** ذلك يحدث فجأة ودفعة واحدة ، حيث تقوم بيننا علاقات سلام حقيقي ، **حينئذ** علينا ان نعيد شبه جزيرة سيناء الى مصر » . لا يكتفي اليآف بهذه الاشتراطات المصاحبة لعودة سيناء الى مصر ، بل يضيف شرطا آخر يتمثل في « تجريدها من السلاح تجريدا كاملا وبضمانات متبادلة من قبلنا ومن قبل المصريين » .

لن نقف على الاشتراطات الاولى لوضوحها التام ، وانما سنقف قليلا حول الاشتراط الاخير في محاولة لاستجلائه .

يدعو الكاتب الى تجريد سيناء تجريدا تاما من « جنودكم وجنودنا » ولضمان ذلك ، يقترح اشرافا مصريا اسرائيليا على سيناء ، ويقول بهذا الخصوص